الفصل الثالث
الإمكانات التنموية للتعاونيات

تختلف التقديرات كثيرا حول عدد التعاونيات وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي، لكن لا خلاف على أن تلك التأثيرات واسعة النطاق، حيث يقدر عدد أعضاء التعاونيات في العالم بحوالي ٨٠٠ مليون، بينما هناك ١٠٠ مليون آخرون توظفهم التعاونيات. ويتوزع هؤلاء على ١٠٠ دولة في العالم و٢٣٠ اتحاد تعاوني على المستوى القطري، ذات عضويات تصل في مجموعها إلى ٧٥٠ مليون عضو، وهو ما يشكل في مجموعه الحلف التعاوني الدولي.

وبشكل عام فإن التعاونيات تعتبر أكثر الطرق فاعلية في إحداث تحولات تنموية تخول للناس أن يكونوا مسئولين عن أقدارهم وتساعدهم على أن يقدموا خدمات لمجتمعاتهم، وعلى أن يزداد اتخاذهم لقراراتهم

obeikan.com

بأنفسهم وأن تزداد ثقتهم ومحاسبتهم لبعضهم البعض من خلال المشاركة الديمقراطية، كما تزودهم بإمكانيات لتحسين أحوالهم المعيشية، وإمكانيات بناء وحماية ممتلكاتهم على المستوى المجتمعي وعلى تحجيم الدور الحكومي، إضافة إلى العمل المشترك من أجل حل المشكلات الناتجة عن النزاعات الداخلية في البلدان التي عانت منها، وقد ساعدت التعاونيات كنموذج ناجح للأعمال في بناء اقتصاديات العالم المتقدم، وهو ما يمكن تطبيقه اليوم على مدى أكثر اتساعا ليساعد البلدان النامية على الخروج من دائرة الفقر وعلى أن تجد لنفسها موطئ قدم في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال مسارات ثلاث[٣٨]:

المسار الاقتصادي للتنمية

تساعد التعاونيات ملايين الأشخاص من محدودي الدخل في البلدان النامية على تحسين دخولهم. فالتعاونيات هي مؤسسات اختيارية لتحقيق الفرص الاقتصادية للمناطق قليلة الخدمات، فالمناطق البعيدة والقروية – حيث يعيش معظم الفقراء– لا تحقق الكثير من الأشكال الأخرى من الاستثمار فتلك المناطق لا تجتذب المستثمرين عادة بسبب تبعثرها وانخفاض مستويات الإنتاج فيها، وارتفاع تكاليف الصفقات وبعد المسافات عن الأسواق.

أما التعاونيات فإنها تتيح للمستثمرين الصغار أن يتخطوا الكثير من معوقات السوق التي توجد في البلدان النامية، وبمرور الزمن في ظل نشاط التعاونيات يحدث التحول في المناطق المختلفة عندما يستثمر أعضاء التعاونيات الزراعية — على سبيل المثال –في تخفيض تكاليف مدخلات

[٣٨] – نفس المصدر، ص ص ٧– ٨.

الزراعة وتحسين التسويق، أما تعاونيات الائتمان والادخار فإنها تساعد على الوصول بالخدمات الائتمانية إلى المجموعات محدودة الدخل والتي لا تصل إليها عادة خدمات البنوك التجارية. بينما تحقق تعاونيات التأمين الحماية لممتلكات محدودي الدخل. أما تعاونيات الكهرباء والصحة والاتصالات والإسكان فإنها تزود المجتمعات بالخدمات المحرومة منها.

ويتأتى كل ذلك من خلال:

- توليد اقتصاديات تقل فيها تكاليف الصفقات وزيادة الدخول من خلال المبيعات كبيرة الحجم.
- زيادة كفاءة مشاريع الأعمال من خلال زيادة القدرة على الوصول إلى المعلومات والشبكات.
- تحسين الجودة والقيمة المضافة للمنتجات بتعلم الأعضاء لمهارات وتكنولوجيات جديدة.
- زيادة الوصول إلى رؤوس الأموال من خلال تجميع الموارد المشتركة في الأشكال التعاونية الاقتصادية.
- الحصول على قوة وافرة في المفاوضات التجارية من خلال العمل المشترك[٣٩].

وفي السطور التالية نستعرض بعض مجالات عمل التعاونيات في العالم والآفاق التي تحققها للتنمية الاقتصادية في كل من تلك المجالات:

أ. التعاونيات الزراعية

[٣٩] – نفس المصدر، ص ٩.

طبقا للبنك الدولي فإن الطلب على الطعام سوف يتضاعف بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك بسبب زيادة السكان في العالم بمقدار بليونين. وكما يشير كيفن كليفر نائب رئيس إدارة البرامج في مؤسسة الإيفاد فإن ٦٠ % من الغذاء الذي سيلبي الاحتياج المتزايد سوف يأتي من الزراعة المروية، في نفس الوقت الذي نواجه فيه تحدي زيادة دخول المزارعين والحد من الفقر الريفي وحماية البيئة، كل ذلك في ظل موارد طبيعية تستنفد بشكل متزايد. هذا بينما يعيش ثلاثة أرباع الفقراء في البلدان النامية في المناطق الريفية معتمدين في حياتهم على الزراعة أو الأنشطة ذات الصلة، ومن ثم فإن إخراج الناس من وهدة الفقر يعتمد بشكل كبير على ما يحدث في قطاع الزراعة.

هذا وتحقق التعاونيات الزراعية في البلدان النامية:

١) مساعدة صغار المزارعين على الوصول إلى المدخلات والتجهيزات الزراعية والأسواق.

٢) تحسين الأمن الغذائي في كل من المناطق الريفية والحضرية

٣) زيادة الدخل

٤) دعم مجمل النمو الاقتصادي.

٥) ويساعد كل ذلك المزارعين على تحسين مساكنهم ودفع مصروفات مدارس أبنائهم، والحفاظ على صحتهم وتحقيق الرفاهية بشكل عام.

٦) هذا التطور يساعد بدوره على زيادة فرص الأجيال التالية من أعضاء التعاونيات.

obeikan.com

هناك أشكال متعددة من التعاونيات الزراعية تشمل تعاونيات الإنتاج، وتعاونيات التسويق، وتعاونيات الشراء، والتي تزود أعضائها بالمدخلات (كالبذور والأسمدة وغيرها) وتقدم لهم خدمات تجهيز وتسويق المنتجات وسائر الخدمات المطلوبة للزراعة والإنتاج الحيواني، كما تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين من العمل معا من أجل الحصول على أرباح أوفر [٤٠].

مثال من الهند:

تعتبر تعاونيات الألبان في الهند والمجلس القومي لتطوير الألبان قصة نجاح معبرة عن قطاع التعاونيات الزراعية، حيث أنشئ المجلس الذي يمثل ١٢ مليون منتج صغير للألبان عام ١٩٦٥ تضمهم ١٠٠ ألف تعاونية تنتج ١٦,٥ مليون لتر من الألبان يوميا، وقد استطاع المجلس من خلال مشروع كبير ممول من البنك الدولي مساعدة صغار المنتجين على الوصول إلى الأسواق داخل الهند والتي تمتد المسافات بينها لأكثر من ألفين من الكيلومترات عبر توفير وسائل نقل مجهزة على الطرق البرية والسكك الحديدية، كما استطاع توفير عدد من الخبراء الفنيين لمساعدتهم، إضافة لتوفير كافة مستلزمات إنتاج الألبان، كما شجع المجلس المنتجين على الدخول في مشاريع تصنيع مشتركة لمنتجات الألبان، وتنتظم تلك التعاونيات في ١٧٠ اتحاد تعاوني فرعي تساهم بالنصيب الأكبر من إنتاج الألبان السائلة في الهند، توفر لأعضائها دخلا يصل إلى ١,٦ بليون دولار سنويا [٤١].

[٤٠] – نفس المصدر، ص ص ٩ – ١٠.
[٤١] – نفس المصدر، ص ص ١٠ – ١١.

ب- تعاونيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تقوم تلك التعاونيات بدعم تنمية الأعمال واجتذاب الاستثمارات في هذا المجال والمساهمة من ثم في تطوير المجتمعات في المناطق التي يصعب وصول تلك الخدمات إليها. ففي الولايات المتحدة انتشرت تعاونيات الهواتف سريعا بعد الحرب العالمية الثانية بفضل توافر رؤوس الأموال منخفضة الفوائد من خلال إدارة كهربة الريف (إدارة المرافق الريفية الآن) مما ساهم في حدوث نمو حاد في أنظمة الهاتف الصغيرة والمستقلة في المناطق الريفية. وفي بولندا تقدم تعاونيات تكزين وويست للاتصالات نماذج جيدة في توفير تلك الخدمات، ف "تكزين" تخدم ٤٠ قرية، و٤٤٥ مشروع خاص، و٦٧ مصلحة عامة. بينما تقدم "ويست" خدماتها لـ ٣٣ قرية و١٧١ مشروع خاص تشمل ٣٠ عمل تعاوني محلي وبنوك زراعية وتعاونية ألبان كبيرة ومطار دولي، هذه الخدمات تساعد هؤلاء الزبائن على تأدية أعمالهم بكفاءة أكثر والتواصل بشكل أفضل مع عملائهم وموظفيهم ومزودي السلع والخدمات لديهم، وعلى سبيل المثال تقوم تعاونية ألفريد لتعبئة مياه الشرب والتي تخدمها تعاونية تكزين للهواتف بخدمة ٧٠ ألف عميل يستطيعون تقديم طلباتهم إليها عبر الهاتف أو الإنترنت[٤٢].

ج- تعاونيات الخدمات الكهربائية

تساهم الخدمات الكهربائية في التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف. ففي الولايات المتحدة ساهم برنامج الكهربة الذي بدأ منذ عام

[٤٢] - نفس المصدر، ص ١١.

١٩٣٥ في التحول الاقتصادي للريف الأمريكي والذي غير كل جوانب الحياة الريفية. وقد تمت معظم استثمارات الكهربة عن طريق المجتمعات الريفية نفسها والتي انتظمت في شكل تعاونيات اقترضت من الحكومة الفيدرالية التي قدمت لها المعونة الفنية، وعند انتهاء عملية الإنشاءات كان ٩٩% من الريف الأمريكي مكهربا.

واليوم توجد ٩٣٥ تعاونية كهرباء تغطي في مجموعها ٧٥% من مجموع الأرض الأمريكية، وتمتلك وتشغل ٢,٣ مليون ميل من خطوط توزيع الكهرباء و ٤٠ ألف ميجاوات من الطاقة الكهربية، وبذلك فهي تمثل القطاع الأكثر نموا من صناعة الطاقة الكهربية في الولايات المتحدة. وخلال الأربعين عاما الماضية شاركت تعاونيات الكهرباء الريفية بخبراتها في المجتمعات الريفية عبر العالم. وفي المجمل توفر التعاونيات الخدمة الكهربية لـ ١٠٠ مليون إنسان في إثنا عشر بلدا[٤٣].

د- تعاونيات الخدمات المالية وتشمل:

(١) اتحادات الائتمان: وهي مؤسسات مملوكة للمستخدمين تقدم خدمات الادخار والائتمان والتأمين والصفقات والتحويلات وغيرها للأعضاء. وهي مؤسسات مخولة قانونيا بتلقي الإيداعات، وهي بمثابة صدى لجمعيات الادخار والائتمان غير الرسمية (الجمعيات الدوارة) التي تتكون عادة لفترة محدودة لمساعدة أعضائها في الأوقات الصعبة، وفي المقابل تقدم تلك الاتحادات الائتمانية آليات لتشجيع الادخار وإتاحة صناديق للقروض في إطار مجتمع محدد من أجل تحقيق تراكم في الممتلكات.

[٤٣] - نفس المصدر، ص ١٢.

ففي المكسيك على سبيل المثال تمد اتحادات الائتمان خدماتها المالية للفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة على نطاق واسع مركزة على زيادة رقعة عملها والوصول إلى مستفيدين أكثر والعمل على تحسين أدائهم المالي، وعلى سبيل المثال فقد زادت "كاجا بوبيولار مكسانيكا" وهي أكبر الاتحادات الائتمانية في المكسيك من وصولها إلى المستفيدين من ٤٧٩,٧٣٢ مستفيد في ديسمبر عام ٢٠٠١ لتصل إلى ١,١ مليون مستفيد في أغسطس ٢٠٠٥. وفي الفلبين زادت الاتحادات الائتمانية في جزر ميندناو وفيزياس من تشجيع المدخرات لترتفع من ٣,٤ مليون في دولار في ديسمبر ١٩٩٨ لتصل إلى ٥٠,٢ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٠٥[٤٤].

(٢) تعاونيات الائتمان الريفي: وهي نموذج آخر يعمل على تقديم القروض والخدمات المالية الأخرى إلى المناطق الريفية المحرومة منها، وبينما تقوم الاتحادات الائتمانية على أساس بناء الممتلكات وتحقيق الإنصاف من خلال مدخرات أعضائها، بينما تقوم تعاونيات الائتمان الريفي بتحقيق ذلك من خلال مساهمات الأعضاء التي قد تشمل وقد لا تشمل المدخرات.

وقد ساعدت المعونات التنموية الأمريكية لروسيا في نمو تعاونيات الائتمان الريفية التي زادت من ٤٢ تعاونية بها ٨٣٩ عضو عام ١٩٩٨ إلى ٨٧٢ تعاونية بها ٩١,٨٧٤ عضو عام ٢٠٠٦[٤٥].

---

[٤٤] – نفس المصدر، ص ص ١٣– ١٤.
[٤٥] – نفس المصدر، ص ١٥.

هـ- تعاونيات الإسكان والمجتمع:

تستخدم تعاونيات الإسكان لزيادة قدرة الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل على إيجار وامتلاك المساكن، حيث تمكن تلك الفئات من بناء مساكن جديدة إضافة إلى خلقها وظائف تساعد على ضخ الحياة في سوق الإسكان، ففي بولندا على سبيل المثال ظهرت في التسعينيات تعاونيات صغيرة وديمقراطية للإسكان وفرت مساكن تقل بنسبة ٢٠% في تكلفتها عن المساكن المماثلة التي توافرت عبر مصادر أخرى، إضافة إلى ذلك فقد وفرت كل وحدة إسكان منها ما يزيد عن ٢٥ فرصة عمل شهريا للمجتمع المحلي، إضافة إلى ذلك تساعد تعاونيات الإسكان على تمويل عمليات تحسين منازل أعضائها وهو ما حدث في مؤسسة ماجلاي وهي إحدى تعاونيات الإسكان في البوسنة والهرسك والتي ساعدت أعضائها على تحسين نظم التدفئة والأسطح وممرات الحدائق الخاصة بمنازلهم مما زاد في قيم ممتلكاتهم وتحسين الظروف الصحية للآلاف من ساكنيها.

وفي الفلبين على سبيل المثال قامت تعاونية باعة سوق توي متعددة الأغراض والتي تقوم على تسويق البضائع وتوفير الائتمان لـ ٨١٢ عضو بتأسيس تعاونية للإسكان عام ٢٠٠٠ لتوفير مساكن ملائمة للأعضاء المشردين بالتنسيق مع السلطة الوطنية للإسكان وبنك الأرض والحكومة المحلية، وقد استفاد من تلك التعاونية ١٦١ عضو وفرت لهم ٥٧ منزلا مساحة كل منها ٢٤ متر مربع، تكلفت في مجملها ٤٢٨,١٤٠ دولار[٤٦].

و- تعاونيات الخدمات التأمينية:

[٤٦] - نفس المصدر، ص ص ١٥ – ١٦.

تعتبر الأسر ذات الدخل المحدود والتي لا تتمتع بتغطية أية شبكات للأمان المالي أكثر الأسر عرضة للسقوط تحت خط الفقر نتيجة لوفاة أو إعاقة أو مرض عائلهم الرئيسي. حيث تعتبر الأعباء المالية التي تتحملها تلك الأسر بسبب المشكلات الصحية من أكثر الأسباب المؤدية للسقوط في براثن الفقر، وتعتبر تعاونيات التأمين من الوسائل الناجعة في حماية ممتلكات الفقراء، لكن أولئك الأكثر احتياجا هم الأقل قدرة على تحمل الأعباء التأمينية والحصول على فوائدها، فمن بين البلايين الأربع في العالم التي تعيش على أقل من دولارين في اليوم يجد ١٠ ملايين منهم فقط سبيلهم للوصول إلى الخدمات التأمينية أي ما يوازي ٠,٢٥% فقط. ومن ثم فإن العديد من تعاونيات التأمين (أغلبها في أمريكا اللاتينية) قد ظهرت من باطن الاتحادات الائتمانية حيث يتم تأمين مدخرات وقروض الأعضاء ضد الوفاة، ثم توسعت لتوفير أنواع أخرى من التأمين للملكية ومصاريف الدفن والصحة إلى آخره، كما توسعت لتخدم أعدادا أكبر من الأعضاء ذوي الدخل المحدود والأعمال الصغيرة، ففي جواتيمالا على سبيل المثال توفر تعاونية كولنا كومبانيا دي سيجوروس التأمين لـ ٨٠٠ ألف عضو يمثلون ٩٠% من مجمل السوق التأميني في جواتيمالا، وتوفر التعاونية الحماية التأمينية لأعداد ضخمة من الأشخاص والأسر والمشروعات الصغيرة من خلال جمع أقساط صغيرة، هذا النمط من التأمين يطلق عليه التأمين المتناهي في الصغر لذوي الدخل المحدود[٤٧].

ز- تعاونيات الشباب:

[٤٧] - نفس المصدر، ص ١٦.

يمكن لتعاونيات الشباب أن تلعب دورا مكملا لخطط التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، خاصة في تحقيق التنمية المستدامة المتمثلة في حياة الأعداد غير المسبوقة من الشباب المتوقع دخولهم إلى سوق العمل، فكما يتوقع البنك الدولي فإنه بحلول عام ٢٠١٥ سوف يكون هناك ما يقرب من ٣ بلايين من السباب في العالم، منهم ٢,٥ بليون يعيشون في البلدان النامية.

تعتبر تعاونية الموجوتو للشباب في جنوب أفريقيا مثالا لما يمكن لتلك التعاونيات أن تقدمه في خلق فرص عمل للشباب، بدأت التعاونية عملها عام ٢٠٠٤ بـ ١٥ عضو تتراوح أعمارهم ما بين ٢١ و ٣٤ عام وتخصصت في إنتاج الدواجن وتوزيع منتجاتها، وقد بدأت الإنتاج الفعلي عام ٢٠٠٥ بـ ٣٠٠٠ دجاجة خططت للوصول بها إلى ٥٠٠٠ دجاجة في الدورة خلال السنوات الخمس التالية، كما خططت لدخول مجال إنتاج الخضر، وقد تلقت التعاونية دعما ماليا في مراحل عملها الأولى من "صندوق أومسوبومفو للشباب"، كما حصلت على أرض من السلطة المحلية، وتلقت مساعدة من سلطة الإرشاد المحلية لوضع خطة عمل، وقد وجد هؤلاء الشباب في الشكل التعاوني فرصة طيبة لتنمية مهاراتهم، والتعلم من بعضهم البعض وتحفيز غيرهم من الشباب في مجتمعهم، حيث تشارك التعاونية المجتمع آراءه في جميع عملياتها[٤٨].

المسار الديمقراطي للتنمية

يتعلم أعضاء التعاونيات المبادئ الأساسية للإدارة الديمقراطية والشفافية والمشاركة، حيث تعطي التعاونيات للبسطاء من المنتجين فرصة

[٤٨] – نفس المصدر، ص ص ١٦ – ١٧.

للتحكم بمصائرهم، وإحساسا بملكية العملية السياسية المحلية، كما أنها تعطيهم مثالا للكفاءة المؤسسية، والشفافية والمحاسبية، كما أنها تخلق إطارا عمليا لإدارة الاختلاف حول المصالح المشتركة، أما المهارات والقدرات التحليلية التي تكتسب على مستوى التعاونية المحلية فيمكن تطبيقها على المستويات الأعلى من التعاونيات، وعلى مستوى إدارة سائر مؤسسات المجتمع.

التعاونيات إذا هي أطر للتطور الديمقراطي والتمكين في البلدان النامية، حيث أنها ترسي القيم والمناهج الديمقراطية وتدعم الثقة بالنفس من خلال العمل المشترك، مما ينتج في النهاية إطارا لإيجاد مجتمع أكثر أمنا يحتضن النمو الاقتصادي، ويتأتى ذلك من خلال:

- التحكم الديمقراطي للأعضاء على قاعدة عضو واحد/ صوت واحد.
- ممارسات إدارية تشاركية.
- الشفافية في اتخاذ القرارات والمحاسبة المالية.
- تفتيت القوة.
- الفعل المشترك والقوة التفاوضية[٤٩].

ومن الملامح الرئيسية للبناء الديمقراطي للتعاونيات:

أ- الحوكمة الديمقراطية والمشاركة والضبط المحلي:

يتم ممارسة القيم الديمقراطية من خلال الأسس التعاونية التي تم إقرارها، وينص ثاني تلك الأسس على التحكم الديمقراطي للأعضاء، حيث يمتلك الأعضاء مشاريع أعمالهم ومن ثم يحق لهم المشاركة في

[٤٩] - نفس المصدر، ص ١٧.

صنع السياسات والقرارات الخاصة بها، ومن خلال التعاونيات تبرز القيادات المحلية والقومية. حيث يتعلم الأعضاء كيف يحلون مشكلاتهم ديمقراطيا فيما بينهم، كما تعلم التعاونيات أصحاب الموارد المحدودة أن يتشاركوا فيها، ومن ثم أن يشاركوا في التيار العام لاقتصاديات وسياسة الوطن، كما تخلق التعاونيات مجموعة ضغط اقتصادية تتجاوز فواصل الطبقة والدين والتوافق حول السياسات التي تساعد في النمو الاقتصادي. وتتحق التنمية المستدامة حينما تساهم التعاونيات في تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنمية العمل الجماعي المحلي الذي يساهم بدوره في بناء وتقوية المجتمع، كما أنها تقلل من الاختلال في المساواة وتمكن المجموعات المهمشة من تنمية معارفها التنظيمية المحلية ومهاراتها الإدارية مما يساهم في التأثير في الدائرة السياسية، ففي الفلبين على سبيل المثال يساهم القطاع التعاوني بنسبة ١٠% من مجمل الاقتصاد القومي، ويضم أكثر من ٤ ملايين عضو. وتلعب التعاونيات هناك دورا لا بأس به في السياسات القومية وتحظى بمقعد في مجلس النواب. إضافة إلى أن هناك العديد من الشيوخ والنواب الذين هم في الأصل أعضاء في التعاونيات[٥٠].

ب- تخويل السلطة لأولئك المعنيين بتأثيراتها:

يعتبر نقل السلطة إلى التعاونيات المملوكة للأعضاء والتي تتخذ من المجتمع قاعدة لها سبيل حماية حينما تشتعل الصراعات، فقد عرفت نيبال على سبيل المثال واحدا من تلك الصراعات منذ عام

[٥٠] - نفس المصدر، ص ص ١٧ – ١٨.

١٩٩٦ بين المتمردين الماويين والحكومة، فمن بين الـ ٧٥ مقاطعة التي تتكون منها نيبال تأثرت ٤٦ منها بشكل كبير بالصراعات، بينما تأثرت ٢٠ مقاطعة بشكل أقل، وقد كان القطاع المصرفي وفروعه الريفية من بين الأهداف الرئيسية للمتمردين. وتعتبر الاتحادات الائتمانية من أكبر المانحين للإقراض المتناهي في الصغر في نيبال خاصة في المناطق النائية والجبلية من البلاد، حيث تبلغ عضويتها ٣٧,٣٩٠ عضو، تبلغ مدخراتهم ٤,٣ بليون دولار، وقروضهم ٢,٦ بليون دولار التي تصل نسبة سدادها إلى ٩٨%، ولم تتأثر الاتحادات الائتمانية الريفية في مناطق النزاع بسبب أنها مملوكة للأعضاء ومحمية من المجتمع[٥١].

ج- المشاركة الديمقراطية للمرأة:

حيث تلعب النساء دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية لكنها لا تحصل بنفس القدر في المشاركة الديمقراطية في إدارة المؤسسات، ففي أفريقيا على سبيل المثال تمثل النساء ٨٠% من قوة العمل المنتجة للغذاء، لكنها لم تحظ تاريخيا بفرصة في الحصول على التدريب، أو التكنولوجيا أو الائتمان أو الدمج المؤسسي الكافي لزيادة إنتاجيتهن، وفي العالم بشكل عام كانت المشاركة المؤسسية للمرأة ضئيلة بشكل تقليدي خاصة في قطاع التعاونيات الزراعية، حيث تعتبر المعوقات الثقافية، والالتزامات المنزلية، ومتطلبات ملكية الأرض وقلة الموارد المالية أسبابا متكررة في ذلك الوضع. وقد أقر الحلف

[٥١] - نفس المصدر، ص ص ١٨ – ١٩.

التعاوني الدولي بأنه كي يتم ضمان حقوق النساء فإنه من الضروري أن:

- يتم احترام احتياجات ومهارات وموارد النساء
- تتم مراجعة الدساتير والقوانين المرتبطة بالعمل والمجتمع المدني لإزالة الأساس القانوني للتمييز
- تتوفر الحماية القانونية للمرأة في حيازة الأرض وملكيتها وفي الائتمان والتعليم الأساسي والتدريب والصحة وتسهيلات رعاية الأطفال وسائر الخدمات الاجتماعية الضرورية للاستيعاب الكامل للنساء في العملية التنموية
- تتوفر لهن برامج للإقراض

وعلى سبيل المثال فإن "برنامج قيادة تعاونيات الألبان" في الهند قد عمل مع "اتحادات الألبان" من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢ لإعداد تحليل مكثف لتأثير التعاونيات في ٥٠ قرية، وقد أظهر التحليل أن التدريب التعاوني قد حسن من قدرات النساء على توليد الدخل وعلى الادخار والائتمان. وإضافة إلى الآثار الاقتصادية التنموية، فإن المشاركة في التعاونيات قد أدى لتحسن حالتهن الصحية والإصحاحية والتعليمية الوظيفية وأوضاع حقوقهن القانونية. وأن البرنامج قد زاد بشكل كبير من إدماج النساء في إدارة تعاونيات الألبان، وأن نسبة مشاركة النساء قد تضاعفت في اللجان الإدارية للتعاونيات المستهدفة مقارنة بانعدام تلك الزيادة في تعاونيات أخرى[٥٢].

[٥٢] – نفس المصدر، ص ١٩.

المسار الاجتماعي للتنمية

التعاونيات هي مؤسسات محلية تجد جذورا لها في القواعد الاجتماعية، ومن ثم فهي تساعد على زيادة الثقة والتماسك بين أفراد المجتمع مما يقود إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية وزيادة الاستقرار خاصة في الحالات التي تعيش فيها المجتمعات ظروفا مناوئة أو صراعات داخلية، فمن خلال برامج التنمية يتعلم أعضاء التعاونيات الارتباط بين تلبية احتياجاتهم الخاصة وحيوية منظماتهم، وذلك من خلال تدربهم على القيادة والإدارة المؤسسية والمالية وعلى خدمة الأعضاء، فيطورون رأس مالهم الاجتماعي بالثقة في مجتمعاتهم وتعلمهم كيف يجلبون الخدمات الضرورية لتلك المجتمعات مثل الرعاية والتعليم الصحي، ويعمل المسار الاجتماعي للتنمية من خلال عدد من الآليات:

أ- بناء رأس المال الاجتماعي:

رأس المال الاجتماعي هو موضوع شاع في الأدبيات التنموية، وخاصة تلك المعنية بالمجتمع المدني وتأثيرات العولمة على المجتمعات المحلية. وطبقا للبنك الدولي فإن رأس المال الاجتماعي يشمل "المؤسسات، والعلاقات والتوجهات والقيم التي تحكم التفاعلات بين الناس وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تشمل القيم والقواعد المشتركة للسلوك الاجتماعي والتي يتم التعبير عنها في العلاقات الشخصية، والثقة، والحس العام للمسئولية الاجتماعية، والتي تجعل من المجتمع أكثر من مجرد مجموع أفراده"، وعلى الرغم من أن قيمة بناء رأس المال الاجتماعي ربما يصعب حسابها، إلا أن هناك دلائل متزايدة تبين أن التماسك الاجتماعي هو أمر حيوي للمجتمعات كي تزدهر اقتصاديا وللتنمية كي تصبح مستدامة، إذ

بينت الدراسات أن المجتمعات ذات رأس المال الاجتماعي القوي يتحسن أداءها الاقتصادي وتنخفض مستويات الفقر لديها.

ففي بنجلاديش على سبيل المثال تساهم تعاونيات كهربة الريف بدور مهم في المجتمع المدني الريفي. حيث أصبحت هي العنصر الأفضل في تقوية الحكومات المحلية، وفي تأكيد الشفافية والمحاسبية في الإدارة وفي بناء الثقة وزيادة مساحة حرية الناس، وبناء الجسور بين المجموعات العرقية من خلال العضوية المشتركة ومن خلال مجالس الإدارة المنتخبة متعددة الأديان[٥٣].

ب- زيادة الثقة:

تعتبر الثقة أهم القيم قاطبة من بين القيم اللازمة للعقد الاجتماعي، وأيا ما كان الأفراد أعضاءا في تعاونية أم جزءا من مجتمع، فبالثقة يتعامل الأفراد من أجل أن يحققوا درجة من الثبات والفائدة على المدى الطويل. وإذا لم تكن الثقة قيمة مشتركة في مجتمع ما، يصبح تكوين تعاونية أمرا شديد الصعوبة، لكن الجهود المبذولة خلال برامج تطوير التعاونيات يمكنها أن تساهم في زيادة الثقة ودعمها في إطار السياق المجتمعي الأوسع.

التعاونيات هي صور مصغرة للمجتمع ويمكنها أن تساهم في بناء ثقة اجتماعية أوسع. ولكي تنجح التعاونيات على الأعضاء أن يثقوا ببعضهم البعض وفي قياداتهم المنتخبة، وفي المتخصصين الذين يسيرون أعمال التعاونية، وحينما يؤدي ذلك إلى تحسين الدخل، وإيجاد فرص أفضل في القروض، وإسكان أفضل..إلخ، فإن ذلك من شأنه أن يعزز مكانة الثقة كقيمة مركزية من أجل مجتمع صحيح.

---

[٥٣] - نفس المصدر، ص ٢٠.

في رواندا، وفي أعقاب أحداث التطهير العرقي عام ١٩٩٤، قام مشروع تطوير التعاونيات بإعادة بناء نظام الاتحادات الائتمانية بتوسيع نطاق الخدمات والوصول إلى المدخرين والمنتجين الصغار في المناطق الريفية دون النظر إلى العرقيات. وقد عمل البرنامج مع ١٧ اتحاد تعاوني رائد لتقوية أدائها، وزيادة وصولها وتقوية الرابطة الوطنية "اتحاد البنوك الشعبية في رواندا". هناك الآن ١٤٩ بنك شعبي في رواندا (اتحاد ائتماني) عدد أعضائها يصل إلى ٣٩٨,٧٩٩ عضو، ذات مدخرات تصل إلى ٤٤ مليون دولار وقروض تصل إلى ٤٧ مليون دولار واحتياطيات تصل إلى ٧,٦ مليون دولار. وبدراسة تكوين الفريق العامل في تلك الاتحادات يتبين غياب التفرقة العرقية بشكل يكاد يكون كاملا، حيث يتم تعيين الموظفين وفقا لدرجاتهم العلمية، وقد دل مسح أجري عام ٢٠٠٢ على أن أعضاء الاتحادات الائتمانية الرواندية يثقون في تلك الاتحادات أكثر من ثقتهم في البنوك[٥٤].

ج- التعافي من الصراعات:

تساعد التعاونيات على بناء الاستقرار يتوفير الفرص الاقتصادية أثناء وبعد الصراعات، وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي والثقة اللازمة لبث الإحساس بالهوية المشتركة والمصير المشترك.

يمكن للتعاونيات أن تيسر عودة الناس إلى بلدانهم بعد الحروب الأهلية. في البوسنة والهرسك ساعد مشروع للتنمية على تكوين تعاونيات لجبن الخراف لتشجيع الاجئين النازحين على العودة إلى منازلهم التي كانوا فيها قبل الحرب ولتشجيع أولئك الذين عادوا على تحسين فرصهم

[٥٤] - نفس المصدر، ص ٢١.

الاقتصادية. كان الهدف هو خلق وظائف وزيادة دخل الأسر خاصة لمجموعات الأقلية الريفية الذين تعرضوا للتطهير العرقي.

أما في السلفادور فلم تكن الكهرباء متوفرة لدى ١٦ ألف إلى ٢٠ ألف مجتمعات إعادة التوطين للمقاتيلن السابقين. وقد أنشئ مشروع لتزويد المدن التي كان يقودها المتمردون بالكهرباء. حيث تمت كهربة منازل، ومشاريع أعمال وأنظمة مياه، وتسهيلات مجتمعية أخرى. في مايو من عام ١٩٩٢ تكونت تعاونية كهربائية في بركوين (وهي مدينة جبلية كانت مقرا لقيادة حرب العصابات)، وقد تم تشغيل الكهرباء في أغسطس من عام ١٩٩٤. يدير التعاونية مجلس من سبعة أفراد، كانوا السابق من المقاتلين. وكجزء من جهود المصالحة، وفي الانتخابات الجديدة تم انتخاب مجلس يضم خليطا من المقاتلين السابقين والسكان الجدد. وقد ساعدت الكهرباء على تحقيق الازدهار الاقتصادي والنمو السكاني في بركوين بمقدار ٤٠% ما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦[٥٥].

د- تجسير الانقسامات العرقية والدينية والسياسية:

يمكن للانقسامات العرقية والدينية والسياسية أن تؤدي إلى هشاشة واصطراع المجتمع في البلدان النامية. وقد أثبتت التعاونيات أنها يمكن أن تكون جسورا ناجحة لرأب صدوع تلك الانقسامات وتحقيق المصالحة على طول الخطوط التي تفصل بين المجموعات الاجتماعية المختلفة.

يمثل السكان في الجبل الأسود (مونتنجرو)- وهي بلد جبلي صغير - قوميات مختلفة (جبليون وألبانيون)، وأديان مختلفة (أرثوذكس، ومسلمون وكاثوليك)، وقد تزامن مشروع لتطوير التعاونيات مع انتهاء سلسلة من الإضرابات، كما واجه في البداية مشاعر عدائية ضد الغرب، كانت الاتحاد

[٥٥] - نفس المصدر، ص ص ٢١ – ٢٢.

التعاوني الرسمي قد انهار، وتم توزيع الأبقار المنتجة للألبان على الأعضاء. كان هناك ٥٥ ألف مزارع منتج للألبان الذين كان لدى كل منهم بقرتين أو ثلاثة بقرات تنتج بالكاد، ولم تكن توجد أية روابط خاصة للمزارعين. وقد طلب هؤلاء المزارعون مساعدتهم في تكوين تعاونيات، ومن ثم تم تصميم برامج تدريبية لتعليمهم المبادئ التعاونية، والممارسات الخاصة بإدارة الأعمال. وقد ركز التدريب على الحوكمة الديمقراطية، والبنى الشفافة، وبما في ذلك التداول بشأن اللوائح واستحداث خدمات للأعضاء. وحينما تكونت التعاونيات وضع نظام لترتيبها لخلق روح التنافس وتشجيعها على التمسك بالمبادئ والممارسات الديمقراطية. وقد عكست مجالس إدارات التعاونيات تنوعات الأعضاء ورؤاهم السياسية وخلفياتهم العرقية والدينية المختلفة. وخلال عام نكونت ٣٥ تعاونية تضم ١٢ ألف عضو، كما تكونت شركة تجارية لتسويق إنتاجها. ونتيجة للتدريب على الحقوق والواجبات، انتخب أعضاء التعاونيات قيادات من الشباب المؤهل، مستبدلين بهم القادة القدامى التقليديين الذي يملون سياسات معينة. وفي مايو ٢٠٠٤ كان هناك ٤٨ تعاونية تعمل جيدا. وبينما كان بعض الأعضاء لا يزالون يملكون بقرة أو اثنتين، فإنه كان هناك ٢٤٤ مزارعا يملك كل من منهم ١٥ بقرة مدرة للألبان. اختفى التدخل الحكومي ونظام تحديد الأسعار المقنن، وظهر بدلا منه سوق خاص حديث للألبان. وظهر اتحاد جديد مكون من ١٠٤ تعاونية مختلفة (إضافة للتعاونيات الزراعية) ليمثل أعضاءه أمام الحكومة[٥٦].

هـ- توفير خدمات اجتماعية:

[٥٦] - نفس المصدر، ص ص ٢٢ – ٢٣.

obeikan.com

إن البلدان النامية التي تتميز بالهشاشة أو الضعف لا تستطيع في العادة تأمين الخدمات الأساسية لعدد وافر من سكانها. ووتميز التعاونيات بقدرتها على الوصول بشكل أكبر وتوفير الخدمات الاجتماعية بشكل متساو خاصة إذا قورنت بالنماذج المركزية والفوقية في توفير الخدمات، وتأخذ تعاونيات المجتمع والمستهلكين أشكالا لا تعد ولا تحصى تشمل تعاونيات الحرفيين ومراكز الرعاية النهارية، وتعاونيات الرعاية الصحية، ومعالجة المياه، والصرف الصحي، والبقالات، والبيع بالتجزئة، ومحلات بيع الكتب، وغيرها من التباديل. في كثير من الحالات يرتبط الأعضاء ببعضهم لتقديم خدمات للمجموعة وإلا فإنها لن تتوافر لأي فرد منهم، ومن أمثلة تلك الخدمات:

تعاونيات الرعاية الصحية: وتأخذ تلك التعاونيات أشكالا عدة، منها: التعاونيات المملوكة للمستخدمين أو العملاء والتي يمتلكها ويديرها الأعضاء لتأمين تأمين وخدمات صحية فعالة ويمكنهم تحمل تكاليفها. والتعاونيات المملوكة لمجموعات من أصحاب المهن الصحية لتقديم إدارة وخدمات مشتركة وخلق شبكة من المتخصصين الذين يساعدون في تقديم خدمة صحية قوية للمجتمع. في أوغندا على سبيل المثال تقوم تعاونية أوغندا الصحية بخدمة السكان الريفيين في المناطق الجنوبية من الوطن من خلال خطط صحية مدفوعة مسبقا يمكنها أن:

- تشجع على العلاج المبكر للأمراض محتملة الخطورة.
- تقديم رعاية صحية وقائية تقلل من غياب الموظفين.
- توزيع ناموسيات مغطاة بالمبيدات لمنع الإصابة بالملاريا.

- التزويد بتمويل أكثر ثباتا لتسهيلات الرعاية الصحية الخاصة والمستشفيات.
- متابعة الحالة الصحية للمرضى بين الأعضاء وأفراد المجتمع.

وتقدم تعاونية أوغندا الصحية خدماتها لمجموعات من أعضاء تعاونيات الشاي والبن والطلاب ومنظمات القرى، والذين يبلغ تعدادهم ٣ آلاف، من خلال ١٧ نظاما للدفع المسبق[٥٧].

عوامل نجاح التعاونيات:

يقدم التقرير سابق الذكر ١٤ عاملا لنجاح التعاونيات في دورها التنموي تنحصر فيما يلي:

- القوانين والسياسات المواتية.
- اقتصاد يسمح بكل أنماط المنافسة.
- العضوية المفتوحة للمستفيدين.
- الإنصاف منذ اليوم الأول للعمليات وخاصة من قبل الأعضاء.
- ارتفاع نسبة الأسهم/الدين.
- خدمات تتمحور حول الأعضاء.
- مجلس إدارة ينتخب من قبل ومن بين الأعضاء فقط (لا وجود لممثلي الحكومات).
- منظمة تتمحور حول قاعدة (مورد وخدمة) بما يكفي للحفاظ على التعاونية كمشروع حيوي.

[٥٧] – نفس المصدر، ص ٢٤.

obeikan.com

- إدارة تخصصية.
- الوصول إلى الأسواق.
- محاسبة جميع الموظفين أمام التعاونية
- التدريب الإداري.
- تعليم الأعضاء.
- استخدام التقنيات الحديثة[٥٨].

وقد خص التقرير تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية لتمكين التعاونيات بإفراده بتسعة مبادئ أساسية لرعايتها:

مبادئ الرعاية الواضحة
للبيئات القانونية والتنظيمية الممكنة للتعاونيات[٥٩]

المبدأ	بيانه
حماية التحكم الديمقراطي للأعضاء	يجب أن تحمي القوانين الخصائص الديمقراطية للتعاونيات، مانحة السيطرة في المنظمة لأعضائها
حماية الحكم الذاتي والاستقلال	التعاونيات هي أعمال قطاع أهلي، ومن ثم يجب على القانون أن يحمي الحكم الذاتي للتعاونيات واستقلالها عن سيطرة الحكومات والأفراد، والكيانات الأخرى غير أعضاء التعاونيات

[٥٨] – نفس المصدر، ص ٢٦.
[٥٩] – نفس المصدر، ص ٢٧.

احترام العضوية الطوعية	يجب على القانون أن يحمي الطبيعة الطوعية لعضوية التعاونيات، حيث يجب أن تكون مسئولية تحديد عضوية التعاونيات من مسئولية التعاونيات، لا أن تملى بالقانون أو من قبل الحكومات
طلب المشاركة الاقتصادية للأعضاء	يجب على القانون أن يحمي ويحث على تحمل الأعضاء لمسئولياتهم، بما في ذلك واجب المساهمة العادلة والتحكم الديمقراطي في رأس مال التعاونية
الحث على المعاملة المنصفة	يجب على القانون والتنظيمات أن ألا تكون أقل تحبيذا للتعاونيات من سائر الأعمال التي تعمل في نفس القطاع، كما يجب أن تكون حامية وحساسة لثنائية التعاونيات والشركات، حيث يجب أن يكون إنفاذ القانون وتسوية النزاعات، والترخيص للتعاونيات يتم بنفس الطريقة التي تتم مع غيرها من مشاريع الأعمال
حماية الوصول إلى الأسواق	يجب أن توضع إجراءات تنظيمية خاصة للقطاع توفر الراحة المعقولة والحوافز حينما تكون ملائمة، والتي تمكن أشكال المشاريع التعاونية المختلفة أن تعمل
توفير إطار تنظيمي متماسك وكفء	يجب أن يكون الإطار التنظيمي بسيطا، قابل للتنبؤ، وكفء، كما يجب أن يقلل من

	التباطؤ البيروقراطي ومن المعوقات أمام تشغيل المشاريع، كما يجب أن يتجنب النزاع والازدواجية مع القوانين الأخرى. ويجب أن يسلم أمر وضع التنظيمات التي تحترم مشاريع التعاونيات إلى المؤسسات التي تحتوي على أكثر الخبراء المتخصصين ملاءمة
حماية الإجراءات القانونية	يجب أن تخضع المنظمات التعاونية وأعضاءها للإجراءات التنظيمية للقانون، بما في ذلك الحق في الاستماع، والتمثيل القانوني، والطعون النزيهة على قرارات الدولة التي تؤثر في التعاونيات أو أعضائها
تجنب تضارب المصالح	أدوار الدولة في إنفاذ القانون، وتسوية النزاعات والترخيص والترويج يجب أن تدار بطريقة تتجنب الازدواجية، والتأثيرات غير المرغوبة، وأن تتجنب تنازع المصالح

كامنة هناك..ومهدرة هنا

وإذا كان كل ما سبق هو ملامح للطاقة التنموية الكامنة في التعاونيات، فإن السؤال الأهم الذي يبقى: ما هو وضع بلادنا العربية من استثمار تلك الطاقة؟

بداية يجيب التقرير سابق الذكر أنه: بالمقارنة مع البلدان المتقدمة فإن تعاونيات البلدان النامية لم يكن لها الشيوع والانتشار الذي يسمح لها بالمساهمة في النمو الاقتصادي. كما عانت من تركة سلبية في بعض

البلدان، حيث أنها فشلت في مواجهة العقبات التي واجهتها كالحكومات القمعية والفساد وبيئة السياسات غير الملائمة[٦٠].

وللإجابة على ذلك التساؤل فيما يخص بلادنا تحديدا نضرب المثل في الصفحات التالية بالحركة التعاونية المصرية، وهي أقدم الحركات التعاونية العربية التي مرت طوال تاريخها الذي يزيد على مائة عام بمراحل عدة، ذات ملامح مختلفة، وقد تناول هذا التاريخ الطويل العديد من مؤرخي حركة التعاون، وركزوا في تأريخهم في الأغلب على التطور التشريعي والكمي والنوعي للحركة من حيث عدد الجمعيات وعدد أعضائها ورأس مالها وأنواع النشاط الذي تمارسه، كما تناولوا التطورات السياسية والاقتصادية في مصر التي مثلت البيئة التي تطورت فيها الحركة، لكن أحدا منهم – إلا فيما ندر– لم يتناول التطور الكيفي للحركة وشكل المنحنى الذي اتخذته أو المنحدر الذي سلكته طوال مائة عام من بداية دافقة بالحيوية تتمثل في حرارة أهدافها في تحقيق الاستقلال والتنمية الحقيقية وفي التزامها الكامل بـ "روح التعاون" كحركة شعبية أهلية، ثم مرورها بحركة تأميم وإلحاق وإفراغ كبرى من المضمون ووأد للروح في منتصف الطريق، وصولا إلى نهاية فاترة متكلسة متأزمة لا تمثل إضافة حقيقية للتنمية وصلت فيها الحركة إلى وضع آسن، شاخت فيه وعليه الحركة.

الفصل الرابع
تطور التعاونيات في مصر من الحيوية إلى الفتور

مرت حركة التعاونيات المصرية طوال تاريخها الذي يصل مائة عام بمراحل عدة، ذات ملامح مختلفة، وقد تناول هذا التاريخ العديد من مؤرخي حركة التعاون في مراحلها، وركزوا في التأريخ لتلك المراحل– في

[٦٠] – نفس المصدر، ص ٨.